

# لهذه الأسباب لا يطبع مصرف لبنان الليرة؟

بروفسور  
جاسم عجاقة



مع كل المشاكل المالية التي تواجه الدولة اللبنانية وتراجع الوضع الاقتصادي في لبنان، يحق للمواطن السؤال عن الأسباب التي تمنع مصرف لبنان من طبع الليرة اللبنانية، وبالتالي تسديد ديون الدولة اللبنانية وتغطية الإنفاق العام وتحسين الخدمات العامة، ولم لا توزيع الأموال على الشعب اللبناني؟

بلغ عجز موازنة الدولة في العام 2018 ستة مليارات ونصف المليار دولار أميركي، ما يمنح الدولة من تحسين مستوى الخدمات العامة التي تُعتبر الأسوأ في العالم، كما ودعم الاقتصاد من خلال إستثمارات في الماكينة الاقتصادية، إضافة إلى دعم قروض الإسكان ومحو الفقر، وغيرها من الأمور التي ينتظرها المواطن من دولته.

والمعروف، أنه ومنذ وقف العمل باتفاقيات «بريتون وودز» في أوائل السبعينيات، أصبحت الدول حرة في طبع عملاتها كما تشاء، إذا، لماذا لا تقوم الدولة اللبنانية بطباعة العملة وتمويل كل ما سبق ذكره؟

قبل الرد على هذا السؤال الأساسي يتوجب معرفة أن الماكينة الاقتصادية المؤلفة من الشركات والأسر حصراً (بحكم أن دور الدولة، رقابي، تنظيمي، تشريعي، إضافة إلى إعادة توزيع الثروات) هي الوحيدة التي تخلق الثروات، وبالتالي، وبحسب النظرية الاقتصادية، فالعملة تعكس ثروة البلد، إذا، البلد الذي يتمتع بإقتصاد قوي تُصحب ثروته أكبر وتُترجم هذه الثروة بزيادة أوراق عملته.

طبع العملة هو عمل سيادي يُمكن لأي دولة أن تقوم به، لكن هناك معوقات إقتصادية تمنع ذلك، كما سنظهره في ما يلي عبر الفصل بين حالتين:

لا يُمكن طبع أي عملة وطنية عشوائياً مهما كانت الأسباب

أولاً - حالة الاقتصاد المُغلق: في هذه الحالة طبع العملة لا يغيّر أي شيء في المُعادلة، خصوصاً إذا ما بقيت القدرة الإنتاجية على حالها، حيث ستترجم الزيادة في أوراق العملة ارتفاعاً في الأسعار، ما يؤدي حكماً إلى تضخم في الاقتصاد. والآلية التي يتحوّل فيها طبع العملة إلى تضخم بسيطة، وتنض على أنه في ظل معروض ثابت، طبع العملة يؤدي إلى المنافسة على هذا المعروض من قبل المستهلكين مما يرفع الأسعار عملاً بمبدأ العرض والطلب.

ثانياً - حالة الاقتصاد المفتوح على الخارج: في هذه الحالة طبع العملة له مفعول سلبي أكبر من حالة الاقتصاد المُغلق، وبفرضية أن الدولة طبعت العملة في ظل معروض ثابت، فإن الطلب على البضائع المُستوردة سينقل الأموال من الاقتصاد المحلي إلى الاقتصادات الخارجية. ولأن التداول عادة هو بعملة الدولار الأميركي، لذا ستتم زيادة الطلب على الدولار الأميركي على حساب العملة الوطنية، وهذا الأمر سيُضعف العملة الوطنية ويجعل سعرها أقلّ مقابل الدولار وبالتالي سترتفع الأسعار حكماً.

إذاً، ومما تقدّم نرى أنه في كلا الحالتين لا يُمكن طبع العملة بشكل عشوائي مهما كانت الأسباب، بل توجد حالة واحدة يُمكن فيها طبع العملة وهي الحالة التي ينمو فيها الاقتصاد، حيث يتم طبع عملة بقيمة النمو الاقتصادي.

التجارب العالمية في هذا المجال عديدة ويُذكر منها حالة ألمانيا، زيمبابوي، وفنزويلا. ففي ألمانيا وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، كانت الدولة مُلزّمة دفع أكثر من 30 مليار دولار أميركي للحلفاء، لذا قامت بطباعة المارك بكميات هائلة، ما أدى إلى رفع التضخم إلى تريليون بالمئة! وأصبحت الأسعار تزداد كل ربع ساعة وذلك أدى إلى تضخم جامح قضى على كل مكونات الإنتاج وانهار الاقتصاد الألماني. كذلك الحال في زيمبابوي، ففي العام 2008 قام الرئيس روبرت

موغابي بالطلب من حاكم المصرف المركزي طبع الدولار الزيمبابوي لتغطية نفقات الدولة. هذا الأمر رفع التضخم إلى أكثر من 70 مليار بالمئة في أقل من سنة، توقفت على إثره الحكومة عن طبع العملة بحكم أن ورق الطبع أصبح يفوق قيمة العملة نفسها، لكن الوقت كان متأخراً، حيث انهار اقتصاد الزيمبابوي بشكل كامل. أمّا المثال الحديث فهو المثال الفنزويلي، حيث قام الرئيس الفنزويلي وكنتيجه للعقوبات الأميركية بإعطاء الأمر بطبع العملة، ما أدى إلى تضخم كبير. وما زالت الأسعار ترتفع حتى الساعة مع توقعات أن تبلغ نسبة التضخم 10 ملايين بالمئة خلال هذا العام.

ماذا لو طلبت الحكومة اللبنانية من حاكم مصرف لبنان طبع العملة؟ بالطبع سيرفض رياض سلامة هذا الأمر مُتسلحاً بقانون النقد والتسليف الذي يضمن استقلالية المصرف المركزي عن سياسة الحكومة. ولكن بفرضية أنه قبل طبع الليرة اللبنانية، ما هو السيناريو المُتوقّع؟ الجواب بكل بساطة ستتكزّر تجربة ألمانيا وزيمبابوي

وفنزويلا وسينهار الإقتصاد اللبناني. وماذا إذا ما تم استخدام هذه العملة في استثمارات كما يُطالب فيه العديد من الخبراء الإقتصاديين؟ الجواب أيضاً سينهار الاقتصاد. والسبب يعود إلى عدّة عوامل نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر:

أولاً - الماكينة الإنتاجية اللبنانية هي ماكينة ضعيفة، وكل استثمار جديد أو تحديث للموجود، يتطلب شراء مُعدّات أو مواد أولية من الخارج. وبالتالي سيتم تحويل الليرة اللبنانية كعم هائل إلى الدولار الأميركي، ما يعني إهتار الليرة اللبنانية ومعها الإقتصاد اللبناني.

ثانياً - لأن لبنان بلد مفتوح إقتصادياً على الخارج، لا ضمانة على الإطلاق ألا يتم شراء السلع والبضائع والخدمات الأجنبية على حساب نظيراتها اللبنانية، إلا إذا أقلنا الحدود وحولنا لبنان إلى بلد ذي إقتصاد مُغلق. في هذه الحالة نقع في حالة الاقتصاد المُغلق مع طبع العملة ومعروض ثابت وبالتالي ينهار الإقتصاد.

ثالثاً - مع طبع العملة سيفقد القطاع المصرفي

اللبناني الثقة العالمية فيه وبالتالي سنشهد سحبات كبيرة للودائع ومعها تحويلات تلقائياً للأموال من الليرة اللبنانية إلى الدولار الأميركي.

ما يعني إهتار العملة ومعها الإقتصاد. رابعاً - مع طبع العملة، سيكون من المُستحيل على الدولة اللبنانية الإقتراض في الأسواق العالمية، حيث سيتم فرض فوائد خيالية من قبل السوق تفوق المئة بالمئة (هذا إذا قبل أحد شراء هذه السندات) وبالتالي سنشهد إفلاساً للدولة اللبنانية ومعها الإقتصاد.

إذاً، وكنتيجه لما سبق، نرى أن سياسة الثبات النقدي التي يتبناها مصرف لبنان هي سياسة حكيمة، لأنها تضمن عدم انهيار الإقتصاد. ولكل من يُطالب بصُخّ الأموال في الأسواق، يجب معرفة أن صُخّ الليرة اللبنانية في الأسواق في ظل الوضع السياسي والمالي القائم هو ضرب جنون سيؤدي إلى انهيارها ومعها الإقتصاد اللبناني. لأنه لا يوجد مُستثمرون مُستعدون للإستثمار في الإقتصاد في ظل أجواء سياسية ملتهبة كالأجواء السائدة حالياً.



طباعة العملة تخضع لمعايير وحسابات اقتصادية دقيقة

## محطة

### معوقات تواجه التصدير عبر الاردن

إنتقد رئيس تجمّع مزارعي وفلاحي البقاع ابراهيم الترشيبي، الممارسات على الحدود الاردنية في حق المصدّرين اللبنانيين، «حيث يمضي السائقون وشاحناتهم اياماً طويلة عند الحدود الاردنية».

وقال في بيان: «تبلغ إقامة الشاحنة الزراعية اللبنانية ما بين 4 الى 7 ايام في ظل تعاضم العراقيل والعقبات عند الحدود الاردنية عند معبر جابر، في ظل مناشدات واستغاثات من السائقين اللبنانيين، واللافت ان الشاحنة اللبنانية تنتظر 4 ايام اقله قبالة الحدود الاردنية كي يتم ادخالها الى الساحة الجمركية الاردنية، ويتواصل مسار العراقيل مع دخولها ساحة معبر جابر الاردني، فيتم إنزال كل الحمولة على الأرض ووضعها في العراء تحت درجات حرارة مرتفعة جداً».

وأضاف: «وبعد تفتيش الجمارك الاردنية للشاحنة اللبنانية والذي يستغرق ساعات وساعات، يُعاد التفتيش مرة جديدة بقرار من المخابرات الاردنية، وترمى من جديد السلع الزراعية في باحة الساحة ومنتظر ساعات وساعات لإعادة تحميلها».

## جريساتي: خطة لإعادة تأهيل المقالع بشروط قاسية

تفقد وزير البيئة فادي جريساتي في إطار جولته على قضاء المتن، معمل Bi Clean لفرز النفايات في بكفيا، الذي بدأ العمل فيه منذ العام 2015، وأسهم في حل أزمة النفايات في نطاق بلدية بكفيا - المحيطة.

وأطلعت رئيسة البلدية نيكول الجميل الوزير جريساتي على كيفية فرز النفايات من المنزل، وصولاً الى Bi Clean ومن ثم تصريفها الى المعامل لإعادة تدويرها، شارحة وظيفة المعدات الموجودة في المعمل وطريقة الفرز. وأبدى الوزير جريساتي إعجاب به هذه الخطوة التي بدأتها بلدية بكفيا، مشدداً على «ضرورة تعميم تجربة بلدية بكفيا على كل البلديات في المتن وفي لبنان».

ثم انتقل جريساتي الى كسارات أبو ميزان غير المرخصه والتي تعمل في صورة عشوائية مضرّة للبيئة ولأبناء المنطقة، وأبدى جريساتي استياءه من هذا الامر، قائلاً: «سنضع مخططاً توجيهياً،

وبناءً عليه يتم تحديد المناطق التي يمكن الترخيص لها، وبعدها تبدأ شروط الترخيص وهي شروط واضحة ولا لبس فيها انما الالتباس كان في عدم تطبيق القانون وإعطاء تراخيص غير شرعية من سلطات غير شرعية وهذا ما أوصلنا الى هذا الوضع ودفع الثمن البيئة والمواطن».

اضاف: «على الدولة أن تفرض احترام المخطط التوجيهي وإعطاء تراخيص ضمن المخطط ووضع كفالات مصرفية، ومن يُخطئ تنفذ عليه الكفالة، الأمر سهل إنما يتطلب الإرادة السياسية أولاً ولا يمكن الاستمرار بهذا الوضع.

وكشف انه «في صدد وضع خطة لإعادة تأهيل المقالع والكسارات بشروط قاسية لإعادة إصلاح جزء من الضرر الذي حصل وستتقدم بها إلى مجلس الوزراء، ومن خلالها سنضع حداً للفساد وللتداعي لإعادة فتح كل المقالع».

بعد ذلك، انتقل جريساتي لتفقد المسالخ في الفنار والكرنتينا.